

أحد أهم المنظمين في دول مجلس التعاون الخليجي يرحب بـ"بالقابلية الكبيرة لدى دول مجلس التعاون لإرساء تنظيم فعال"

السيد فيليب ثورب، رئيس مجلس إدارة هيئة تنظيم مركز قطر للمال ورئيسها التنفيذي
"المنظمون يثبتون الثقة في الأسواق"

للنشر الفوري

الدوحة، في 18 فبراير 2008

رحب فيليب ثورب رئيس مجلس إدارة ورئيس الهيئة التنفيذية لمركز قطر المالي خلال حديثه في قمة الهيئات التنظيمية لدول مجلس التعاون الخليجي المنعقد في البحرين هذا الأسبوع بالقابلية الكبيرة لدى دول مجلس التعاون الخليجي لإرساء تنظيم فعال، كما أنه حث المنظمين على تجنب أية تنازلات فيما يختص بالمعايير العامة لما فيه من صالح المنطقة.

وفي سياق حديثه صرح قائلاً:

"إنني أرحب بالقابلية الكبيرة لدى دول مجلس التعاون الخليجي لإرساء تنظيم فعال. فليس ذلك إلا إشارة واضحة إلى أن المنطقة تتجه نحو مرحلة مثيرة من التطور".

"إن المعايير العالية الجودة تعتبر حجر أساس في بناء نظام أي سوق مالي، وتكون أهمية هذه المعايير بعد أكبر عندما تختبر هذه الأنظمة نمواً كبيراً يترافق مع مستويات عالية من السيولة والاستثمار".

"إننا ندرك كمنظمين أننا نؤدي دوراً محورياً في ضمان أسواق مالية تتمتع ببيئة صحية. فهناك مجموعة من المؤثرات تعمل على مساعدة المستثمرين والشركات والعملاء على اتخاذ قراراتهم، ويعتبر وجود هيئة صلبة ومحط ثقة أحد هذه المؤثرات القوية".

"كما أننا وكمنظمين يتوجب علينا التأكد من أن تصل رسالتنا بشكل واضح ومفهوم للمشرعين والأسواق على حد سواء، وإلى جانب ذلك لا بد من التأكيد على أنه يربطنا واجب حماية مصداقية الأسواق التي نعمل على تنظيمها ونجاحها المستقبلي".

"في بعض الحالات قد يتم استدعاؤنا لمتابعة مواضيع غير محببة أو حل بعض المواضيع الحساسة التي تعيننا".

"بذلك تجدر الإشارة إلى القيمة المضافة إلى هيئة تنظيمية حذرة واستباقية والتي تظهر أهميتها على المدى البعيد وبخلافها إلى الأخطار الحقيقية التي تواجهها هيئة تنظيمية، التي من خلال بحثها على الهدوء وعدم الظهور تعتمد مقارنة أقل تدخلاً.

"لقد كانت حكومة دولة قطر مساندة لجميع ما قمنا به عن طريق تشجيع التوجه نحو هيئة تنظيمية قوية والتأكيد على الحاجة الملحة لإنشاء هيئة تنظيمية موحدة تعتمد على المعايير العالمية".

"إننا نشارك هذه المقاربة للمصلحة الجماعية، كما أنني أتطلع إلى لقاء المنظمين من جميع دول مجلس التعاون الخليجي هذا الأسبوع لمناقشة السبل التي سنتبناها المنطقة للاستمرار في تطوير سمعتنا المتنامية في العمل على نمو مالي قوي ومتوازن في ظل إدارة جيدة والمحافظة على سمعتنا هذه".

يُذكر أن الهيئة التنظيمية لمركز قطر المالي كيان تنظيمي مستقل تم تأسيسه بموجب المادة رقم (8) لقانون مركز قطر المالي. تقوم الهيئة بتنظيم الشركات التي تقدم الخدمات المالية في مركز قطر المالي أو انطلاقاً منه. وتملك الهيئة سلسلة كبيرة من السلطات التنظيمية بتحويل الشركات والأفراد والإشراف عليها وتأييدها عند الضرورة. وتقوم الهيئة التنظيمية لمركز قطر المالي بالتنظيم وفقاً لمعايير قانونية عالمية، تمت صياغتها عن قرب وفقاً لنماذج القوانين المعتمدة في مراكز مالية بارزة أخرى. للمزيد من المعلومات يُرجى زيارة الموقع الإلكتروني التالي: www.qfcra.com

ومركز قطر المالي هو مركز مالي ومركز أعمال قامت بتأسيسه حكومة قطر ومقره الدوحة. تم إنشاء المركز بهدف جذب مؤسسات الخدمات المالية العالمية وأهم الشركات المتعددة الجنسيات وبهدف تشجيع المشاركة في سوق الخدمات المالية المتنامية في قطر وفي أجزاء أخرى من المنطقة. يعمل مركز قطر المالي وفقاً لمعايير عالمية ويوفر بنية قانونية وبنية أعمال من الدرجة الأولى لكافة الشركات العاملة ضمن مركز قطر المالي. تم إنشاء مركز قطر المالي بموجب قانون مركز قطر المالي رقم (7) لدولة قطر وقد بدأ أعماله في 1 مايو 2005.

كما أن هيئة مركز قطر المالي هي الجهاز المسؤول قانوناً عن تنمية مركز قطر المالي وتشغيله وإدارته. وهي تعمل على جذب المؤسسات الدولية للخدمات المالية والشركات الكبرى المتعددة الجنسيات، لتتشارك رؤيا واحدة قائمة على إرساء شراكة طويلة الأمد وذات فائدة متبادلة مع قطر. للمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة الموقع الإلكتروني التالي: www.qfc.com.qa

###

لمزيد من المعلومات الرجاء الاتصال بـ:

فريق عمل العلاقات العامة

هاتف: +974 495 6747

فاكس: +974 483 0894

البريد الإلكتروني: news@qfcra.com

لمحة عن مركز قطر للمال

إن مركز قطر للمال هو مركز مالي ومركز أعمال قامت بتأسيسه حكومة قطر ومقره الدوحة. تم إنشاء المركز بهدف اجتذاب مؤسسات الخدمات المالية العالمية وأهم الشركات المتعددة الجنسيات وبهدف تشجيع المشاركة في سوق الخدمات المالية المتنامية في قطر وفي أجزاء أخرى من المنطقة. يعمل مركز قطر للمال وفقاً لمعايير عالمية ويوفر بنية قانونية وبنية أعمال من الدرجة الأولى لكافة الشركات العاملة فيه. تم إنشاء مركز قطر للمال بموجب قانون مركز قطر للمال رقم (7) لدولة قطر وقد بدأ أعماله في 1 مايو 2005.

لمحة عن هيئة تنظيم مركز قطر للمال

إن هيئة تنظيم مركز قطر للمال كيان تنظيمي مستقل تم تأسيسه بموجب المادة رقم (8) لقانون مركز قطر للمال. تقوم الهيئة بتنظيم الشركات التي تقدم الخدمات المالية في مركز قطر للمال أو انطلاقاً منه. وتملك الهيئة سلسلة كبيرة من السلطات التنظيمية بتحويل الشركات والأفراد والإشراف عليها وتأييدها عند الضرورة. وتقوم هيئة تنظيم مركز قطر للمال بالتنظيم وفقاً لمعايير قانونية عالمية، تمت صياغتها عن قرب وفقاً لنماذج القوانين المعتمدة في مراكز مالية بارزة أخرى.

لمحة عن هيئة مركز قطر للمال

هيئة مركز قطر للمال هي الجهاز المسؤول قانوناً عن تطوير مركز قطر للمال وتشغيله وإدارته. وهي تعمل على اجتذاب المؤسسات الدولية للخدمات المالية والشركات الكبرى المتعددة الجنسيات، لتتشارك رؤياً واحدة قائمة على إرساء شراكة طويلة الأمد وذات فائدة متبادلة مع قطر. للمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة الموقع الإلكتروني التالي: www.qfc.com.qa

لمحة عن قطر

عام 2005، أُجري استفتاء وطني رحّب ترحيباً كبيراً بدستور جديد نصّ على إجراء الانتخابات التشريعية الأولى في قطر وعلى قيام سلطة قضائية مستقلة. ودولة قطر هي حالياً عضو في مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة. ويعدّ الاقتصاد القطري بين أسرع الاقتصادات نمواً في العالم وتنتجه قطر إلى أن تكون أكبر مصدر للغاز المسيل في العالم وتعمل ضمن إطار برنامج حيوي يكمن في الاستثمار البنوي والتنويع الاقتصادي.

للمزيد من المعلومات يُرجى زيارة الموقع الإلكتروني التالي:

www.qfcra.com